اسم المصدر: الرياض / الرياض الاقتصادي

التاريـــخ: 30-05-2009 رقم العـدد: 14950 رقم الصفحة: 4 مسلسـل: 49 رقم القصاصة: 1

منشآتنا الصغيرة بلا مظلة في وحشة الأزمة العالمية

***هل بنت لجنتكم بعض المؤشرات الإستراتيجية التي تستهدي بها لخدمة هذه الشريحة؟**

– بالطبع ليس لدينا أي التباس داخل مجلس إدارة الغرفة على أهمية هذه الشريحة كممكون رئيس لقاعدة منتسبي الغرفة ومن ثم يكون واجبا علي الغرفة أن تقدم الخدمات وتسهل العوائق وتساعد في توعية وتثقيف أصحاب هذه المنشآت وشركائهم ، وانطلاقا من هذا التوصيف شكلنا اللجنة الخاصة بها وهي تضم نخبة مميزة تتمتع بالمعارف والخبرات والتخصصات المختلفة.. وأهم من ذلك لديهم الرغبة الصادقة في خدمة المنشآت الصغيرة والمتوسط، وقد شرعنا في إعداد إستراتيجية مبدئية للسنوات الأربع القادمة التي تشكل عمر مكونات الدورة الخامسة عشر للغرفة ، ونأمل أن ترتقي هذه المؤشرات الإستراتيجية إلى بناء إستراتيجية أطول أمدا، فهي تركز على استزراع وترسيخ نظم الامتياز التجاري في بيئة الأعمال والعمل على بناء امتيازات تجارية (فرنشايز) محلية ، كذلك العمل على إقامة حاضنات تجارية تشرف عليها الغرفة وقد وقعنا بالفعل اتفاقية مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لبناء شراكة إستراتيجية ونحن الآن بصدد إشهار الخدمة من خلال الغرفة وستكون الحاضنة ضمن حاضنات (بادر) على الدائري الشمالي.

ايضا نعمل لتعزيز الاستفادة من صناديق الاستثمار لاسيما وان المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين تعتبر من اكبر الدول على مستوى العالم في تقديم الدعم على كافة المستويات سواء الاقتصادية منها او الاجتماعية.

*** كيف تقرأون الأوضاع الحالية للمنشآت الصغيرة وهل بدأت تعاني وتتأثر بأوضاع الأزمة المالية العالمية وارتداداتها المحتملة عليها؟**

– من الناحية النظرية فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم تكون آخر من يتأثر بالأزمات فخروجها من الأسواق يأتي في مرحلة متأخرة وكذلك خسائرها وذلك نتيجة لصغر حجمها وسهولة إدارتها وعلاقاتها الحميمة مع عملائها وخدمتها لمحيط معين ومحدودية منتجاتها وقلة تكاليفها.. وبالتالي فإنها تنجح في السيطرة على ما يحيطها من تحديات في مثل هذه الأزمات إذا كانت عابرة وسريعة.

إضافة إلى ذلك فان بعض الشركات الكبيرة تتقلص في مثل هذه الأزمات وقد تغلق أعمالها فتتحرك المؤسسات الصغيرة لملئ الحيز الذي تنسحب منه الشركة الكبيرة ولهذه الأسباب تلجأ كل بلدان العالم لمساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تقوم بدور حيوي وهام على دورة الاقتصاد فهي تقوم بوظائف مهمة في توظيف العمالة واستقرار معدلات النمو.

*** هل تقصد أنها تقوم بدور مشابه لما تقوم به الطبقة الوسطى في المجتمعات؟**

– المؤسسات تقاس بحجمها وليس بنوعية المالك وتوصيفاته فقد نجد مؤسسة صغيرة يملكها شخص فقير جدا أو مؤسسة يملكها شخص من الطبقة المتوسطة أو أعلى من المتوسطة وحجم المؤسسة يعتمد على أدائها وديناميكيتيها واستراتيجياتها بصرف النظر عن الشريحة التي تملك المؤسسة.. لكنها بدون أدنى شك تقدم خدمة كبيرة في عمليات توظيف العمالة في كل بلد وهو ما ينطبق علينا كذلك في المملكة ولذلك نحن في اللجنة ننادي بضرورة دعمها وتبنيها

اسم المصدر: الرياض / الرياض الاقتصادي

التاريـــخ: 30-05-2009 رقم العـدد: 14950 رقم الصفحة: 4 مسلسـل: 49 رقم القصاصة: 2

منشآتنا الصغيرة بلا مظلة في وحشة الأزمة العالمية

** اعتبر عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بغرفة الرياض خلف بن رباح الشمري أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة لاتزال تعاني الكثير من المصاعب سواء التنظيمية او التمويلية لاسيما في ظل الأزمة المالية..

العديد من النقاط والمحاور التي تتناول هذا القطاع تحدثنا حولها مع الأستاذ خلف الشمري خلال الحوار التالي:

حوار: عبدالعزيز الجارالله

خلف بن رباح الشمري

المؤسسة الصغيرة قد تضطر للانسحاب بعد اكتمال العام الأول أو الثاني

بكل أسف الشركات الكبيرة عندنا تريد أن تقوم بكل أجزاء الخدمة

***هل بنت لجنتكم بعض المؤشرات الإستراتيجية التي تستهدي بها لخدمة هذه الشريحة؟**

– بالطبع ليس لدينا أي التباس داخل مجلس إدارة الغرفة على أهمية هذه الشريحة كممثون رئيس لقاعدة منتسبي الغرفة ومن ثم يكون واجبا علي الغرفة أن تقدم الخدمات وتسهل العوائق وتساعد في توعية وتثقيف أصحاب هذه المنشآت وشركائهم ، وانطلاقا من هذا التوصيف شكلنا اللجنة الخاصة بها وهي تضم نخبة مميزة تتمتع بالمعارف والخبرات والتخصصات المختلفة.. وأهم من ذلك لديهم الرغبة الصادقة في خدمة المنشآت الصغيرة والمتوسط، وقد شرعنا في إعداد إستراتيجية مبدئية للسنوات الأربع القادمة التي تشكل عمر مكونات الدورة الخامسة عشر للغرفة ، ونأمل أن ترتقي هذه المؤشرات الإستراتيجية إلى بناء إستراتيجية أطول أمدا، فهي تركز على استزراع وترسيخ نظم الامتياز التجاري في بيئة الأعمال والعمل على بناء امتيازات تجارية (فرنشايز) محلية ، كذلك العمل على إقامة حاضنات تجارية تشرف عليها الغرفة وقد وقعنا بالفعل اتفاقية مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لبناء شراكة إستراتيجية ونحن الآن بصدد إشهار الخدمة من خلال الغرفة وستكون الحاضنة ضمن حاضنات (بادر) على الدائري الشمالي.

ايضا نعمل لتعزيز الاستفادة من صناديق الاستثمار لاسيما وان المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين تعتبر من اكبر الدول على مستوى العالم في تقديم الدعم على كافة المستويات سواء الاقتصادية منها او الاجتماعية.

*** كيف تقرأون الأوضاع الحالية للمنشآت الصغيرة وهل بدأت تعاني وتتأثر بأوضاع الأزمة المالية العالمية وارتداداتها المحتملة عليها؟**

– من الناحية النظرية فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم تكون أخر من يتأثر بالأزمات فخروجها من الأسواق يأتي في مرحلة متأخرة وكذلك خسائرها وذلك نتيجة لصغر حجمها وسهولة إدارتها وعلاقاتها الحميمة مع عملائها وخدمتها لمحيط معين ومحدودية منتجاتها وقلة تكاليفها.. وبالتالي فإنها تنجح في السيطرة على ما يحيطها من تحديات في مثل هذه الأزمات إذا كانت عابرة وسريعة.

إضافة إلى ذلك فان بعض الشركات الكبيرة تتقلص في مثل هذه الأزمات وقد تغلق أعمالها فتتحرك المؤسسات الصغيرة لملئ الحيز الذي تنسحب منه الشركة الكبيرة ولهذه الأسباب تلجأ كل بلدان العالم لمساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تقوم بدور حيوي وهام على دورة الاقتصاد فهي تقوم بوظائف مهمة في توظيف العمالة واستقرار معدلات النمو.

*** هل تقصد أنها تقوم بدور مشابه لما تقوم به الطبقة الوسطى في المجتمعات؟**

– المؤسسات تقاس بحجمها وليس بنوعية المالك وتوصيفاته فقد نجد مؤسسة صغيرة يملكها شخص فقير جدا أو مؤسسة يملكها شخص من الطبقة المتوسطة أو أعلى من المتوسطة وحجم المؤسسة يعتمد على أدائها وديناميكيتها واستراتيجياتها بصرف النظر عن الشريحة التي تملك المؤسسة.. لكنها بدون أدنى شك تقدم خدمة كبيرة في عمليات توظيف العمالة في كل بلد وهو ما ينطبق علينا كذلك في المملكة ولذلك نحن في اللجنة ننادي بضرورة دعمها وتبنيها

اسم المصدر: الرياض / الرياض الاقتصادي

التاريـــخ: 30-05-2009 رقم العـدد: 14950 رقم الصفحة: 4 مسلسـل: 49 رقم القصاصة: 3

بشكل أكثر قوة ووضوحاً في الرؤية من الجهات الحكومية.. فهذه المنشآت يجب أن تكون رافدا قويا لاقتصادنا والموظف الأكبر للشباب والشابات السعوديات والداعم الحقيقي للدوائر الحكومية في عمليات توظيف العمالة وحل مشكلة البطالة الخ.

*** تابعنا حركتكم في اللجنة مؤخرا ومساعيكم مع عدة جهات لإيصال هذه الرؤية واستقطاب دعمها لكتلة المنشآت الصغيرة كيف وجدتم مقدار استجابتها؟**

– نعم عقدنا بعض اللقاءات مع بنك التسليف وصندوق تنمية الموارد البشرية ومع حاضنة بادر التابعة لمدينة الملك عبدالعزيز ومع مركز ريادة التابع لجامعة الملك سعود ووجدنا رغبة قوية في دعم ومؤازرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن للأسف لا توجد حتى الآن آلية جامعة لتفعيل هذا الإرادة فهناك فجوة كبيرة جدا بين ملاك هذه المنشآت والجهات الداعمة لهم لعدة اعتبارات ربما كان أهمها نقص في المعرفة لدى أصحاب المؤسسات وفي مهنيتهم وقراءتهم للمخاطر التي تواجه أعمالهم وفي بناء الخطط الصحيحة لتجاوزها.

*** البنية المؤسسية الداخلية لهذه المنشآت هل بدت لكم متماسكة وتستجيب لكل شروط المؤسسية الحقيقية من حيث الإدارة المالية ومنظومة الحقوق والواجبات للعاملين فيها؟**

– ربما كانت تفتقر بشكل أو آخر لهذه الأسس، فإدارة الشخص لنفسه تختلف بالضرورة عن إدارته لمؤسسته والمعارف التي يتحصل عليها خلال حياته قد لا تكون كافية لتؤهله لإدارة مؤسسته ، فيجب أن لا تكتفي بما تعرفه فقط لتوظفه لإدارة مؤسستك فأنت بحاجة دائما إلى المزيد من الخبرات والبحث عنها بدأب واجتهاد لتكمل بها ما لديك من معارف وهي عملية ديناميكية مستمرة واعتقد أن أهم جزئية في هذه المهمة هي إدراك أسبقيات المؤسسة بعناية فهي مهمة إدارية في المقام الأول ، وربما لهذا السبب نجد أن أكثر رجال الأعمال نجاحا في العالم هم العصاميون الذين بدءوا من لا شيء وتعلموا خلال مسيرتهم الطويلة حتى أصبحوا ناجحين وأصبحت التحديات الاقتصادية العالمية اقل تأثيرا عليهم قياسا بالنماذج الأخرى.

*** وهل هذا الواجب التثقيفي والمعرفي يعتبر مسؤولية شخصية فحسب أم أن الجهات والقنوات الأخرى هي التي عليها واجب الأخذ بأياديهم إن كانوا في الدولة أو الهيئات ذات العلاقة؟**

– بالطبع المسؤولية شخصية في المقام الأول من حيث دأبه ورغبته واجتهاده وحرصه على الاعتماد على دراسات جدوى واقعية وأكثر حرفية وإتقان ، ثم على الجهات الأخرى من جامعات وغرف تجارية وحكومية في توفير السبل التطويرية من دورات وغيرها لمن يرغب منهم في التقدم والتطور.

*** إذا بحثنا عن هذه الشروط في المؤسسات الصغيرة القائمة الآن كم هي النسبة التي نجدها مستجيبة وتتمتع بعافية تعصمها من مهالك الأزمات وغيرها؟**

– للأسف في تقييمنا العام نجد من هذا وذاك الكثير.. ، تبدأ المؤسسة الصغيرة وقد تضطر للانسحاب بعد اكتمال العام الأول أو الثاني أو الثالث .. وهذه ظاهرة طبيعية لكن يجب أن تكون في حدود دينا..وللأسف لا تتوفر إحصائيات دقيقة لهذه الظاهرة في بيئتنا الاقتصادية.

*** هل نستطيع أن نميز المنشآت الصغيرة والمتوسطة على أسس قطاعية بحيث يقال إن من الأفضل مثلا أن تنخرط في القطاع الخدمي عن الصناعي أو المنتجات الغذائية بدلا عن كذا أو كذا.. شرط أن نؤسس ذلك على شواهد ونماذج نجاح قائمة يمكن أن نقيس عليها؟**

– لدينا قصص نجاح كثيرة في العديد من المجالات فقد يتغلب مصنع صغير على آخر كبير وقد نجد مؤسسات صغيرة تقدم خدمات تغري العميل بان يترك شركة كبيرة ويفضلها عليها ، المعيار هو جودة المنتج وهي لا تتحقق إلا إذا توفرت شروط الإدارة الصحيحة والأفق المبدع لصاحب المؤسسة.

*** كيف تتم آلية تناقل الخبرات بين المؤسسات الصغيرة خاصة في ظل الحساسية العالية للمحافظة على الخصوصية فالتناقل يلزمه قدر من الشفافية لكن المنافسة أيضا لها شروطها الضاغطة خاصة في ظل الأزمات التي قد تبعث على نشوء نوع من الكبرياء الغليظة التي قد تحجب المصالح المشتركة؟**

– هذا يعتمد على صاحب المؤسسة ونوع الإدارة الذي يعتمد لمؤسسته .. بالطبع هناك أسرار عليه أن يحافظ عليها وبالأخص في جوانب التسعير والتكلفة والمدخلات ومصادرها، فمن المشروع مثلا أن يحافظ مطعم ما على ما يعتبره سرا لتميزه وتفرده في الخلطة والطبخ إلى غير ذلك من أسرار المهنة وفي نفس الوقت هناك مشتركات يجب أن تحظى بمشاركة كل أصحاب هذه المنشآت وهذه المشتركات هي التي نحاول أن ندخل منها لخدمة هذه الشريحة مثل التشريعات والتحديات العامة وبرامج التدريب والسعي لبناء إستراتيجية تكون نواة لإستراتيجية وطنية نحافظ بها على الأدوار الحيوية لهذه

اسم المصدر: الرياض / الرياض الاقتصادي

التاريـــخ: 30-05-2009 رقم العـدد: 14950 رقم الصفحة: 4 مسلسـل: 49 رقم القصاصة: 4

الشريحة التي اتينا على ذكرها ونحن الآن بصدد الإعـداد لعقد مؤتمر أو ملتقى جامع يضم كل الجهات ذات العلاقة لبلورة الآليات المناسبة لخدمة هذه المنشآت.

*** قلتم إن من البديهي والطبيعي أن يحدث دخول وخروج لهذه المنشآت الصغيرة للأسباب التي ذكرتها فهل لاحظتم أن إيقاع هذه الحالة تبدو الآن سريعة بعد حدوث الأزمة العالمية؟**

– بصراحة نحن لا نلمس على اقتصاد المملكة بشكل عام ولله الحمد ذلك التأثير العنيف للأزمة العالمية ففي الدول الأخرى يعتمد المواطنون على الاقتراض بشكل واسع لتسيير متطلبات حياتهم اليومية في سكنه وإعاشة أسرته وعلاجه وغير ذلك وعندما تتأثر شريحة واسعة بالأزمة تنخفض القدرة الشرائية والفرص الوظيفية وهنا تحدث المشكلة، بفضل الله في المملكة لم يتفشى مرض الإقراض بالشكل الذي يؤثر على مكونات الاقتصاد وحركته الطبيعية وينطبق ذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي مازالت تحافظ على معدلات حركتها الطبيعية.

***هل نستطيع أن نعتبر المؤسسات الصغيرة هي الأقل اعتمادا على وسائل التقنية الحديثة في أعمالها قياسيا بالمنشآت الكبيرة؟**

– التقنية أصبحت من الأسس الهامة جدا بالإضافة إلى المعارف التي ذكرتها في تسيير وإدارة الأعمال، وللأسف فان بيئة الأعمال في المملكة تعتبر متخلفة في هذا المضمار قياسا بالدول المتقدمة ليس في شريحة المؤسسات الصغيرة وحدها وإنما حتى الكبيرة منها ... وستكون هذه واحدة من المهام التي ادر جناها ضمن أعمال اللجنة لتوعية المؤسسات بأهمية إدراج التقنية في أعمالها، على سبيل المثال بعض شركات الطيران العالمية بدأت تمنح تخفيضات على أسعار خدماتها التي تقدم عن طريق الانترنت تصل أحيانا إلى أكثر من ٧٠٠ ريال لأنها بذلك تتمكن من تقليل تكلفة خدماتها قياسا بالخدمات المقدمة بالوسائل التقليدية، وفي حين أن معدلات التجارة الالكترونية العالمية أصبحت تقاس بمئات المليارات من الدولارات لا تزال عندنا الأسواق التقليدية تنمو ومراكز التسويق تتوسع وهذا اعتقد انه اتجاه خاطئ.

*** ألا تعتقد انه مازال من المبكر التفكير في مثل هذا النوع من التجارة فنحن بحاجة إلى ضخ قدر كبير من الوعي العام إضافة إلى فض الأمية التقنية.**

– كانت هناك قاعدة قديمة في التجارة تقول إن (الكبير يأكل الصغير) الآن تغيرت هذه المعادلة إلى (السريع يأكل البطيء).. وينطبق ذلك حتى على مستوى الدول والشركات بل والأفراد كذلك – فكلما تتصرف بشكل أسرع كلما كانت فرصتك أفضل.

*** هناك اتهام يوجه للشركات الكبيرة بأنها تميل إلى قمع المنشآت الصغيرة من حيث إنها لا تعترف بالتكاملية؟**

– أنا اعتبر ذلك نوعا من الجهل لدى إدارات المنشآت الكبيرة فالخدمات المساندة في كل بلدان العالم تقوم بها المنشآت الصغيرة التي تتولى الآن المهام التكميلية للمنتج الرئيسي فشركات السيارات العالمية مثلا تسمح لمئات بل وآلاف المنشآت الصغيرة لتقوم بتصنيع بعض أجزاء سياراتها وهكذا.. وبكل أسف الشركات الكبيرة عندنا تريد أن تقوم بكل أجزاء الخدمة وهذا يرفع من تكلفة الإنتاج.